أوهام الإمام مالك من طريق الزهري

-دراسة نقدية-

Illusions of Imam Malik from the path of Al-Zuhri -a critical study-

د. مثنى حميد عبد الستار

Dr.. Muthanna Hamid Abdul Sattar

كلية الامام الأعظم الجامعة

قسم القراءات القرآنية/ بغداد

الملخص

يمكن ان نلخص أبرز النتائج التي توصلنا اليها من خلال هذا البحث نجملها بالنقاط الاتية:

١- ان مجمل الأحاديث التي وهم فيها الامام مالك من طريق الزهري أربع أحاديث لا غير على حد علمي.

٢- ان الامام مالك من أوثق من روى عن الامام الزهري مالم يخالف بالأكثر.

٣- بيان قول النقاد الأوائل في معرفة نقد الأحاديث وانه الحجة الواضحة في معرفة الصواب من غيره.

٤- جمع طرق الحديث وانه الميزان القويم أيضا في كشف الوهم او الشك الحاصل في الاسانيد والمتون.

٥- جميع هذه الأحاديث التي وقع فيها الوهم القول فيها قول الائمة وان الامام مالك رحمه الله تعالى قد وهم فيها.

٦- تنوعت هذه الأوهام في هذه الأحاديث بين الوهم في الاسناد والمتن.

وختاما نسأل الله أن يتقبل هذا العمل، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، آمين.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

Abstract

We can summarize the most prominent results that we have reached through this research, summarized by the following points:

1- The totality of the hadiths in which Imam Malik was misleading from the path of al-Zuhri are only four, as far as I know.

2- Imam Malik is the most reliable of those who narrated on the authority of Imam al-Zuhri, as long as he does not contradict more than that.

3- Explanation of what the early critics said about the knowledge of criticism of hadiths and that it is the clear argument in knowing what is correct from others.

4- The collection of hadith paths and that it is also the right balance in revealing the illusion or doubt that occurs in the isnad and the texts.

5- All of these hadiths in which delusion occurred, the saying about them is the saying of the imams, and that Imam Malik, may God Almighty have mercy on him, were delusional in them.

6- These illusions varied in these hadiths between illusion in the chain of transmission and the text.

Finally, we ask God to accept this work, and to make it purely for His sake, Amen.

المقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

ونشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله، وصفيه وخليله وأمينه على وحيه، أدى الأمانة ونصح الامة، بعثه الله رحمة للعالمين وبالدين القويم، والمنهج المستقيم، فكان حجةً على الخلائق أجمعين.

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾[1].

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١﴾[2].

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَـٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١﴾[3].

اما بعد:

فهو سبحانه وحده الذي هدى وعلم، وتفضل وتكرم، وأسبغ علينا النعم، وحفظنا بركنه الذي لا يرام، وكلأنا بعزه الذي لا يضام، وأنار لنا السبيل وهدانا إلي الدليل فمن نعم الله التي لا تحصى ان حفظ لنا هذا الدين بوحييه القران والسنة فقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ٩﴾[4]، لذا هيأ الله تعالى لكل منهما نقلة رجالا ونساء في كل عصر ومصر وفي كل قرن وزمن لحفظه من جميع نواحيه توارثوا هذا الوحي بالحفظ والضبط والاتقان، فجعل لنا علماء بينوا

(١) سورة آل عمران: اية ١٠٢.

(٢) سورة النساء: اية ١.

(٣) سورة الأحزاب: اية ٧٠ – ٧١.

(٤) سورة الحجر: اية ٩.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

لنا حال كثير من الرواة، حتى انهم أحصوا على الثقات الهفوات النادرة القليلة، – وجلّ من لا يخطأ، يقول ابن المبارك: من ذا سلم من الوهم. وقال ابن معين: لست أعجب ممن يحدث فيخطئ وإنما أعجب ممن يحدث فيصيب– كل هذا لأجل حفظ الدين وليضربوا المثل الأعلى في ضبط هذا العلم –علم الحديث– وكيف انهم لم يغفلون عن أي واردة او شاردة إلّا ولهم فيها علم، ناهيك عن ضبطهم لاحاديث الضعفاء والمتروكين وانهم يحفظونها كما يحفظون احاديث الثقات، ولقد جاءت هذه الدراسة المتواضعة من هذا الجنس وأسميتها: (أوهام الامام مالك من طريق الزهري)، وحرصت في هذا العمل المتواضع على اظهار جوانب فيه، تحتاج إلى إيضاح وتبيان، ودراسة مفصلة نقف عندها، ان شاء الله تعالى، والله أسأل أن يعين ويسدد إنه ولي ذلك والقادر عليه.

أهمية البحث ودوافع اختياره:

تكمن أهمية البحث ودوافعه فيما يلي:

١- ما حدث من اختلاف بين الإمام أحمد وعلي بن المديني قال احمد: كنت أنا وعلي بن المديني فذكرنا أثبت من يروي عن الزهري، فقال علي: سفيان بن عيينة، وقلت أنا مالك بن أنس، وقلت: مالك أقل خطأ عن الزهري، وابن عيينة يخطئ في نحو من عشرين حديثا عن الزهري، في حديث كذا وكذا فذكرت منها ثمانية عشر حديثا، وقلت: هات ما أخطأ مالك، فجاء بحديثين أو ثلاثة، فرجعت، فنظرت فيما أخطأ فيه ابن عيينة، فإذا هي أكثر من عشرين حديثا[١].

٢- بيان عدد الأحاديث التي نسب فيها الوهم للإمام مالك.

٣- بيان الصواب من عدمه في نسبة

(١) ينظر: العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، ط/٢، ١٤٢٢ هـ - ٢٠١ م، (٢٨/١).

الوهم للإمام مالك.

٤- بيان من وافق الامام مالك ممن خالفه من النقاد فيما ذهب اليه.

٥- الاطلاع على طريقة العلماء في نقد الأحاديث التي وقع فيها الوهم.

٦- عدم العثور على دراسات تطبيقية نقدية لهذا الموضوع في مبلغ علم الباحث.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتنقيب عن موضوع الدراسة من خلال البحث عبر شبكة الإنترنت، وسؤال أهل العلم والتخصص من مشايخنا وأساتذتنا، لم أعثر على دراسة مستقلة في هذا الموضوع، وهو (أوهام الامام مالك من طريق الزهري) بدراسة منفردة بهذه الصورة.

منهج البحث:

١- اذكر الحديث بمتنه كاملا، ثم اذكر من رواه من الأئمة بالسند، ثم اجمع طرق الحديث كلها، ثم اخرّج المدار- مدار الحديث-، ثم اذكر المتابعات جميعها، ثم اذكر الاختلاف الحاصل في متن وسند الحديث.

٢- اذكر اقوال علماء النقد، ثم اناقش هذه الاقوال مستخلصا الحكم النهائي على الحديث.

٣- اذكر اقوال العلماء الأقدم فالأقدم.

٤- اذكر الحديث من المصادر حسب الاقدم وفاة مستوعب بذلك أمهات المصادر التي عليها المدار.

٥- من حيث التوثيق ففيه الاقتصار على ذكر اسم الكتاب، وصاحبه، ودار النشر، وسنة النشر، والطبعة، والجزء والصفحة، وهذا كله في اول ذكر للمصدر، اما إذا تكرر المصدر يكتفى بذكر اسم الكتاب، وصاحبه باختصار، والجزء والصفحة.

٦- ضَبْط ما يُشكل من الكلمات.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمةٍ، ومبحثين، وخاتمةٍ، وذلك على النحو الآتي:

أما مقدمة:

تتضمن أهمية البحث، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، ومنهج

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

الدراسة، وخطته.

وأما المبحث الأول فتضمن: تعريف الوهم لغة واصطلاحا.

المطلب الأول: تعريف الوهم لغة.

المطلب الثاني: تعريف الوهم اصطلاحا.

اما المبحث الثاني فتضمن: الأحاديث التي وهم فيها الامام مالك.

وفيه اربعة مطالب:

المطلب الأول: الحديث الاول:

المطلب الثاني: الحديث الثاني.

المطلب الثالث: الحديث الثالث

المطلب الرابع: الحديث الرابع.

والخاتمة: فتتضمن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.

المبحث الأول: تعريف الوهم لغة واصطلاحا

المطلب الاول: تعريف الوهم لغة.

الوهم: من خطرات القلب، والجمع أوهام، وتوهم الشيء: تخيله وتمثله، كان في الوجود أو لم يكن، ووهم في الصلاة وهما ووهم، كلاهما: سها، ووهم، بكسر الهاء: غلط.

وأوهم من الحساب كذا: أسقط، وكذلك في الكلام والكتاب، وقال ابن الأعرابي: أوهم ووهم سواء[1].

فالوهم يكون في القلب واللسان والجوارح، وهو الخطأ، وغلط، ولالتباس، والسهو، والشك.

ففي حديث عبد الله بن مسعود موقوفا عند النسائي: ((من أوهم في

(١) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، (٤/٤٤٤).

صلاته فليتحر الصواب، ثم يسجد سجدتين بعد ما يفرغ وهو جالس))[١].

المطلب الثاني: تعريف الوهم اصطلاحا.

قال الجرجاني: ((الوهم: هو إدراك المعنى الجزئي المتعلق بالمعنى المحسوس..... والوهميات: هي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في أمور غير محسوسة، كالحكم بأن ما وراء العالم فضاء لا يتناهى، والقياس المركب منها، يسمى: سفسطة))[٢].

وقال الزركشي: ((الوهم: هو الطرف المرجوح))[٣].

وقيل: ((رجحان جهة الخطأ))[٤].

فالوهم الذي يقع في الحديث من الرواة له أنواع: منها ذكر الزيادة في الأسناد، والنقص من الأسناد، ونسبة الأحاديث إلى غير رواتها، وذكر أحاديث يوردها من موضع عن راو، ثم يردفها زيادة أو حديثا، من موضع آخر، موهما أنها عن ذلك الراوي، أو بذلك الإسناد، أو في تلك القصة، أو في ذلك الموضع، وليس كذلك، وذكر رواة تغيرت أسماؤهم، أو أنسابهم، عما هي عليه، وذكر أحاديث أوردها على أنها مرفوعة، وهي موقوفة أو

(١) السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣ هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط/١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م، كتاب السهو، باب التحري، رقم: (١١٦٩)، (٢/٥٤).

(٢) كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، ط/١، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م، ص٢٥٥.

(٣) البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، دار الكتبي، ط/١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، (١/١١١).

(٤) الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت، (٤/٢١٩).

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

مشكوك في رفعها، وغير ذلك[1].

المبحث الثاني فتضمن: الأحاديث التي وهم فيها الامام مالك

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الحديث الأول:

عن المغيرة بن شعبة: «أنه غزا مع رسول الله ﷺ تبوك. قال المغيرة: فتبرز رسول الله ﷺ قبل الغائط، فحملت معه إداوة قبل صلاة الفجر. فلما رجع رسول الله ﷺ إلي أخذت أهريق على يديه من الإداوة، وغسل يديه ثلاث مرات، ثم غسل وجهه. ثم ذهب يخرج جبته عن ذراعيه فضاق كما جبته، فأدخل يديه في الجبة حتى أخرج ذراعيه من أسفل الجبة وغسل ذراعيه إلى المرفقين، ثم توضأ على خفيه، ثم أقبل. قال المغيرة: فأقبلت معه حتى نجد الناس قد قدموا عبد الرحمن بن عوف فصلى لهم، فأدرك رسول الله ﷺ إحدى الركعتين فصلى مع الناس الركعة الآخرة. فلما سلم عبد الرحمن بن عوف قام رسول الله ﷺ يتم صلاته فأفزع ذلك المسلمين فأكثروا التسبيح، فلما قضى النبي ﷺ صلاته أقبل عليهم ثم قال: أحسنتم. أوقال: قد أصبتم. يغبطهم أن صلوا الصلاة لوقتها»[2].

روى الامام مالك، عن ابن شهاب، عن عباد بن زياد، وهو من ولد المغيرة بن شعبة عن أبيه، المغيرة بن شعبة[3]

(١) ينظر: بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (ت: ٦٢٨هـ)، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة - الرياض، ط/١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، (٢/١٢).

(٢) صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦ - ٢٦١ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م، كتاب الصلاة، باب تقديم الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام ولم يخافوا مفسدة بالتقديم، رقم: (٢٧٤) (٢/٢٦).

(٣) الموطأ، لمالك، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت ١٧٩هـ)، تعليق

وقد اخرجه بالسند الذي رواه الامام مالك كل من الشافعي[١]، واحمد[٢]، والبيهقي[٣]، وأبو حاتم الرازي[٤].

ورواه الدارمي من طريق عقيل بن خالد الأيلي[٥]، ومسلم[٦]، وأبو داود[٧]، والنسائي[٨]، وابن خزيمة [٩]، وابن حبان[١٠]، والطبراني[١١]، من طريق يونس بن يزيد، ولابي عوانة[١٢]، من طريق

وتحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، ط/٢، وقوت الصلاة، ما جاء في المسح على الخفين، رقم: (٩٩)، (٢/٤٧).

(١) ونظر: مسند الإمام الشافعي، كتاب الطهارة، الباب الثامن في المسح على الخفين، رقم (١٢٥)، (١/٤٢).

(٢) ينظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث - القاهرة، ط/١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م، أول مسند الكوفيين، حديث المغيرة بن شعبة، رقم: (١٨١٦٠)، (٣٠/٩٤).

(٣) ينظر: معرفة السنن والآثار، للبيهقي، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، رقم: (١٩٦٠)، (٢/١٢٠).

(٤) العلل لابن أبي حاتم، بيان علل أخبار رويت في الطهارة، (٢/٦).

(٥) مسند الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، كتاب الصلاة، باب السنة فيمن سبق ببعض الصلاة، رقم: (١٣٧٤)، (٢/٨٤٣).

(٦) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب تقديم الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام ولم يخافوا مفسدة بالتقديم، رقم: (٢٧٤) (٢/٢٦).

(٧) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، رقم: (١٤٩)، (١/١٥٠).

(٨) السنن الكبرى، للنسائي، كتاب الطهارة، ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر المغيرة بن شعبة فيه، رقم: (١٦٦)، (١/١٤٠).

(٩) صحيح ابن خزيمة، كتاب الإمامة في الصلاة، باب المدرك وترا من صلاة الإمام، وجلوسه في الوتر من صلاته اقتداء بالإمام، رقم: (١٦٤٢)، (٣/٦٩).

(١٠) صحيح ابن حبان، رقم: (٦٢٧١)، (٧/١٧٢).

(١١) المعجم الكبير، للطبراني رقم: (٨٨١)، (٢٠/٣٣٧).

(١٢) المسند الصحيح المخرج على صحيح

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

صالح بن أبي الأخضر، وعبد الرزاق الصنعاني[١]، والطبراني[٢]، والبغوي[٣]، من طريق عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وابن عبد البر[٤]، من طريق معمر بن راشد، كلهم عن ابن شهاب، عن عباد بن زياد، عن عروة بن المغيرة بن شعبة، عن المغيرة بن شعبة.

ورواه النسائي في المجتبى عن مالك ويونس وعمرو بن الحارث عن ابن شهاب أخبرهم عن عباد بن زياد، عن عروة بن المغيرة عن ابيه[٥].

ولأبي حاتم من طريق الزبيدي محمد بن الوليد عن الزهري، عن عباد بن زياد، عن عروة بن المغيرة بن شعبة؛ أن محمد بن إسماعيل أخبره، عن حمزة بن المغيرة بن شعبة؛ أنهما سمعا المغيرة بن شعبة[٦].

مدار الحديث:

ومدار الحديث على محمد بن شهاب الزهري فقد روى الحديث عنه جماعة:

مالك، ويونس بن يزيد، وصالح، وابن جريج، وعمرو بن الحارث، والزبيدي محمد بن الوليد عن الزهري، ومعمر بن راشد، وعقيل بن خالد الأيلي.

فاتفقت رواية ويونس بن يزيد، وصالح بن أبي الأخضر، وابن جريج، وعمرو بن الحارث، والزبيدي محمد بن

مسلم، لأبي عوانة، كتاب الصلاة، باب إجازة صلاة من يأتم بمن لا ينوي أن يكون هو إمامه، رقم: (٢٠٢٠)، (٣٤٣/٥).

(١) المصنف، عبد الرزاق بن همام الصنعاني، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، (٤٥١/١).

(٢) المعجم الكبير، للطبراني، رقم: (٨٨١)، (٣٣٧/٢٠).

(٣) شرح السنة، للبغوي الشافعي، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، رقم: (٢٣٦)، (٤٥٥/١).

(٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، لابي عمر بن عبد البر النمري القرطبي، (١٢٢/١١).

(٥) سنن النسائي، كتاب الطهارة، صب الخادم الماء على الرجل للوضوء، رقم: (٧٩)، (٦٢/١).

(٦) العلل لابن أبي حاتم، بيان علل أخبار رويت في الطهارة، (١٥/٢).

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

الوليد عن الزهري، ومعمر بن راشد عن ابن شهاب، عن عباد بن زياد، أن عروة بن المغيرة بن شعبة.

وخالفهم مالك عن ابن شهاب، عن عباد بن زياد، بقوله: وهو من ولد المغيرة بن شعبة عن المغيرة بن شعبة.

وان كان قد روى له النسائي رواية توافق رواية الجمهور إلّا أنه قال بعدها: لم يذكر مالك عروة بن المغيرة[١].

فخالفهم بقوله: (عن عباد بن زياد، وهو من ولد المغيرة بن شعبة)، وكل من روى عن ابن شهاب لم يقل عن عباد بن زياد، وهو من ولد المغيرة بن شعبة، لأنه عباد بن زياد بن أبي سفيان، وليس هو من ولد المغيرة.

والذين رووا هذا الحديث عن مالك من طريق الزهري جماعة: يحيى، وأبو مصعب الزهري، ومحمد بن الحسن[٢]، والشافعي[٣]، وعبد الرحمن بن مهدي[٤]، ومصعب بن عبد الله الزبيري[٥]، وعن مالك، عن ابن شهاب، عن عباد بن زياد، من ولد المغيرة بن شعبة، عن أبيه

ورووه عنه عبد الله بن وهب[٦]، والقعنبي[٧]، عن مالك عن ابن شهاب

(١) سنن النسائي، كتاب الطهارة، صب الخادم الماء على الرجل للوضوء، رقم: (٧٩)، (٦٢/١).

(٢) ينظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في حديث رسول اللّه -صلى اللّه عليه وسلم-، لابي عمر بن عبد البر النمري، (٢٧١/٧).

(٣) ينظر: معرفة السنن والآثار، أبو بكر البيهقي، (١٠٢/٢).

(٤) ينظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل، أول مسند الكوفيين، حديث المغيرة بن شعبة، رقم: (١٨١٦٠)، (٩٤/٣٠).

(٥) ينظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل، أول مسند الكوفيين، حديث المغيرة بن شعبة، رقم: (١٨١٦١)، (٩٦/٣٠).

(٦) سنن النسائي، كتاب الطهارة، صب الخادم الماء على الرجل للوضوء، رقم: (٧٩)، (٦٢/١).

(٧) مسند الموطأ للجوهري، (ت ٣٨١هـ)،

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

عن عباد بن زياد، ولم يقولا من ولد المغيرة بن شعبة.

ورواه روح بن عبادة[١] على الجادة، فقال عن مالك، عن الزهري، عن عباد بن زياد، عن رجل من ولد المغيرة

قال ابن عبد البر: ((لم يختلف رواة الموطأ عنه في ذلك، وهو وهم وغلط منه))[٢].

اقوال الائمة النقاد لهذا الحديث:

قال مصعب بن عبد الله الزبيدي، وهو ممن روى الموطأ ومن تلاميذ مالك بعد ذكره لرواية مالك: ((وأخطأ فيه مالك خطأ قبيحا))[٣].

وقال البخاري: ((وقال مالك: عن الزهري، عن عباد بن زياد، من ولد المغيرة بن شعبة، عن المغيرة، رضي الله عنه، ويقال: إنه وهم))[٤].

وقال الامام مسلم: ((فالوهم من مالك في قوله عباد بن زياد من ولد المغيرة وانما هو عباد بن زياد بن أبي سفيان كما فسره أبو أويس في روايته والمحفوظ عندنا من رواية الزهري رواية ابن جريج لاقتصاصه الحديث عن الزهري عن عباد بن زياد عن عروة بن المغيرة عن أبيه))[٥].

قال أبو حاتم الرازي: ((ووهم مالك في نسب عباد وليس من ولد المغيرة ويقال))[٦].

وقال الدارقطني: ((والصحيح قول يونس، وعمرو بن الحارث، وعن ابن جريج، ومن تابعهم))[٧].

ص٢١١٦.

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، (١٠٦/٧).

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، لابن عبد البر، (٧/ ٢٧٠).

(٣) مسند أحمد، من حديث المغيرة بن شعبة، (٦٩/٣٠).

(٤) التاريخ الكبير، للبخاري، (٣٢/٦).

(٥) التمييز، لمسلم، ص٢١٩.

(٦) الجرح والتعديل، لابن ابي حاتم، (٨٠/٦).

(٧) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، (١٠٧/٧).

وقال ابن عبد البر: ((وهو وهم وغلط منه، ولم يتابعه أحد من رواة ابن شهاب، ولا غيرهم عليه، وليس هو من ولد المغيرة بن شعبة عند جميعهم))[١].

وقال احمد بن طاهر الداني: ((وأظن الوهم دخل فيه بأن سقط لمالك من الإسناد كلمة (عن) بين عباد ورجل، فحدث به كذلك، والحديث على هذا مقطوع))[٢].

وقال ابن عبد الهادي: ((ووهم مالك رحمه الله في إسناده في موضوعين: أحدهما: قوله: (عباد بن زياد من ولد المغيرة بن شعبة): والآخر: إسقاطه من الإسناد عروة وحمزة ابني المغيرة))[٣].

وقد نفى علاء الدين مغلطاي ان يكون الوهم من الامام مالك بقوله: ((لما ذكره البخاري في «تاريخه» من أن مالكًا روى عنه كرواية غيره، عن عباد، عن ابن المغيرة، عن أبيه))[٤]، ثم قال: ((وفي كتاب العلل للرازي قال الزهري: عباد من ولد المغيرة وإنما هو من ولد أبي سفيان، ..... وقد أضاف الرازي الجناية فيه إلى الزهري نفسه فلأي شيء تعصب به – أي مالك–[٥] الجناية اللهم إلا مشيا على الجادة لأن غالب المحدثين في ذهنهم أن مالكا وهم في نسب عباد يتوارثونه خلفا عن سلف))[٦].

وقال ابن حجر: ((الذي حكاه مصعب من رواية مالك هو المشهور ولكن قد ذكر الدارقطني أن روح بن عبادة رواه عن مالك على الصواب))[٧].

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في حديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم– ، لابي عمر بن عبد البر، (٧/ ٢٧٠).
(٢) الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ، أحمد بن طاهر، (٢/ ٢٤٤).
(٣) تعليقة على العلل لابن أبي حاتم، محمد بن أحمد بن عبد الهادي، ص ٢٧١.
(٤) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، علاء الدين مغلطاي، (٤/ ٢٥٩).
(٥) ما بين الشارحتين للباحث.
(٦) المصدر نفسه، (٤/ ٢٥٩).
(٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، (٥/ ٩٣).

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

مناقشة الاقوال:

والذي يظهر من التتبع لطرق الحديث والنظر في رواية كل من رواه عن ابن شهاب لم يتابع أحد منهم مالك بقوله: عباد بن زياد من ولد المغيرة بن شعبة، وكذلك لم تختلف رواية جمهور من روى الموطأ عنه في ذلك فجلهم اثبت قوله: من ولد المغيرة بن شعبة، الا من رواية عبد الله بن وهب، والقعنبي، روح بن عبادة.

كما اتفقت كلمة النقاد على بيان وهم الامام مالك في ذلك، كالإمام البخاري، ومسلم، وأبو حاتم الرازي، والدارقطني، وغيرهم، خلافا لمغلطاي وابن حجر: الذي يفهم من كلامهما ان الخطأ قد يكون ليس لمالك بل صرح مغلطاي بنسبة الوهم للزهري، اما كلام ابن حجر يشعر بإمكان الخطأ ليس من مالك، وحجتهما ان بعض من روى عن مالك جاءت على الجادة توافق رواية الجمهور.

ويمكن القول ان الأمام مالك قد روى الحديث على وجهين: احداها وقع له فيها وهم، وهي رواية الجمهور، والأخرى رواها على الجادة، كرواية الجمهور.

المطلب الثاني: الحديث الثاني:

عن أسامة بن زيد أن رسول الله ﷺ، قال: «لا يرث المسلم الكافر».

رواه مالك، من طريق الزهري، عن علي بن حسين، عن عمر بن عثمان[1]، عن أسامة بن زيد، هكذا رواه مالك بقوله: عمر بن عثمان.

ورواه بنفس طريق مالك، كل من احمد[2]، والنسائي[3]، وفي الغرائب لابن المظفر[4].

(١) الموطأ، لمالك، كتاب الفرائض، ميراث أهل الملل، رقم: (١٨٩١)، (٣/ ٧٤١).

(٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل، حديث أسامة بن زيد حب رسول الله ﷺ، رقم: (٢١٨١٣)، (٣٦/ ١٤٠).

(٣) السنن الكبرى، كتاب الفرائض، ذكر الاختلاف على مالك في حديث أسامة بن زيد فيه، رقم: (٦٣٤١)، (٦/ ١٢٣).

(٤) غرائب حديث الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه، لمحمد بن المظفر، رقم: (٦٢)، ص١١٦.

وروي أيضا عن الامام مالك رواية فيها تغاير بدل عمر بن عثمان، عمرو بن عثمان، رواها النسائي[١]، والطحاوي[٢].

وروى النسائي[٣]، وابن المبارك[٤]، من طريق معمر، والشافعي[٥]، والحميدي[٦]، وسعيد بن منصور[٧]، واحمد[٨]، من طريق سفيان ابن عيينة، وعبدالرزاق الصنعاني[٩]، واحمد ايضا[١٠]، من طريق معمر، وابن جريج، وعبد الرزاق الصنعاني ايضا[١١]، من طريق الاوزاعي،

والدارمي[١٢]، من طريق معمر وعبد

(١) السنن الكبرى، كتاب الفرائض، ذكر الاختلاف على مالك في حديث أسامة بن زيد فيه، رقم: (٦٣٤٢)، (١٢٣/٦).

(٢) شرح معاني الآثار، للطحاوي، رقم: (٥٢٩٦)، (٢٥٦/٣).

(٣) السنن الكبرى، كتاب الفرائض، ذكر الاختلاف على مالك في حديث أسامة بن زيد فيه، رقم: (٦٣٤١)، (١٢٣/٦).

(٤) مسند الإمام عبد الله بن المبارك، لعبد الله بن المبارك، رقم: (١٦٢)، ص٩٦.

(٥) المسند، للشافعي، كتاب الفرائض والوصية، باب: لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم، رقم: (١٣٤٦)، (١٧٤/٣).

(٦) مسند الحميدي، أحاديث أسامة بن زيد رضي الله عنه، رقم: (٥٥١)، (٤٦٧/١).

(٧) سنن سعيد بن منصور، كتاب الفرائض، باب لا يتوارث أهل ملتين، رقم: (١٣٥)، (٨٤/١).

(٨) مسند الإمام أحمد بن حنبل، حديث أسامة بن زيد حب رسول الله ﷺ، رقم: (٢١٧٤٧)، (٧٦/٣٦).

(٩) المصنف، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني، كتاب أهل الكتاب، لا يتوارث أهل ملتين، رقم: (١٠٦٩٣)، ورقم: (١٠٦٩٤٩)، (١٣٣/٦).

(١٠) مسند الإمام أحمد بن حنبل، حديث أسامة بن زيد حب رسول الله ﷺ، رقم: (٢١٨٠٨)، (١٣٨/٣٦).

(١١) المصنف، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني، كتاب أهل الكتاب، لا يتوارث أهل ملتين، رقم: (١٠٦٩٣)، ورقم: (١٠٦٩٤٩)، (١٣٣/٦).

(١٢) مسند الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، كتاب الفرائض، باب: في ميراث أهل الشرك وأهل الإسلام، رقم: (٣٠٤١)، و (٣٠٤٢)، و (٣٠٤٣)، (١٩٥٦.١٩٥٥/٤).

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

الله بن عيسى، وسفيان بن عيينة، والبخاري[١]، من طريق ابن جريج، ومسلم[٢]، من طريق سفيان بن عيينة، وابن ماجه[٣]، من طريق سفيان بن عيينة، ويونس بن يزيد، وأبو داود[٤] من طريق سفيان بن عيينة، والترمذي[٥]، من طريق هشيم بن بشير، والبزار[٦] من طريق سفيان بن عيينة وابن جريج، وابن حبان[٧] من طريق ابن عيينة، والطبراني[٨]، من طريق ابن عيينة، والبيهقي[٩]، من طريق ابن جريج، ومعمر، كلهم عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد.

مدار الحديث:

ومدار الحديث على محمد بن شهاب الزهري فقد روى الحديث عنه جماعة:

رواه مالك، من طريق الزهري، عن علي بن حسين، عن عمر بن عثمان، عن أسامة بن زيد، هكذا رواه مالك بقوله:

(١) صحيح البخاري، كتاب الفرائض، باب: لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم، رقم: (٦٣٨٣)، (٦/ ٢٤٨٤).

(٢) صحيح مسلم، كتاب الفرائض، رقم: (١٦١٤)، (٥/٩٥).

(٣) سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، كتاب الفرائض، باب ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك، رقم: (٢٧٢٩)، و (٢٧٣٠)، (٢/ ٩١١ت ٩١٢).

(٤) سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، كتاب الفرائض، باب هل يرث المسلم الكافر، رقم: (٢٩٠٩)، (٤/٥٣٦).

(٥) سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، أبواب الفرائض، باب ما جاء في إبطال الميراث بين المسلم والكافر، رقم: (٢١٠٧)، (٣/٦٠٩).

(٦) مسند البزار، أحمد بن عمرو بالبزار، ومما روى عمرو بن عثمان بن عفان، عن أسامة، رقم: (٢٥٨١)، (٧/٣٣).

(٧) صحيح ابن حبان، محمد بن حبان البُستي، ذكر البيان بأن الله جل وعلا نفى أخذ المرء المسلم ميراثه من النسب ممن ليس على دين الإسلام، رقم: (٤١٠٥)، (٥/١١٦).

(٨) المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد، رقم: (٥٠٦)، (١/١٦١).

(٩) السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، كتاب الفرائض، باب لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم، رقم: (١٢٢٢٣)، و(١٢٢٢٥)، (٦/٣٥٧).

عمر بن عثمان، وكذلك اخرجها احمد، والنسائي، وفي الغرائب لابن المظفر.

وعن مالك أيضا رواية أخرى فيها تغاير بدل عمر بن عثمان، عمرو بن عثمان، رواها النسائي، والطحاوي.

وقد روى هذا الحديث عن محمد بن شهاب الزهري جماعة تخالف رواية مالك فقد رواها معمر، سفيان ابن عيينة، وابن جريج، الاوزاعي، وعبد الله بن عيسى، ويونس بن يزيد، وهشيم بن بشير، كلهم عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، بإثبات عمرو بن عثمان على خلاف رواية مالك، حيث قال عمر بن عثمان بدل عمرو بن عثمان.

اقوال الائمة النقاد لهذا الحديث:

قال مسلم في كتاب التمييز: ((أن كل من رواه من أصحاب الزهري قال فيه: «عمرو بن عثمان»؛ يعني: بفتح العين. وذكر أن مالكًا كان يشير بيده إلى دار عمر بن عثمان، كأنه علم أنهم يخالفونه، وعمرو وعمر جميعًا ولد عثمان، غير أن هذا الحديث إنما هو عن عمرو- بفتح العين- وحكم مسلم وغيره على مالك بالوهم فيه، والله أعلم))[1].

وقال أحمد بن زهير: ((خالف مالك الناس في هذا))[2].

وقال الترمذي: ((وروى مالك، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمر بن عثمان، عن أسامة بن زيد، عن النبي ﷺ نحوه، وحديث مالك وهم، وهم فيه مالك، وقد رواه بعضهم عن مالك، فقال: عن عمرو بن عثمان: وأكثر أصحاب مالك قالوا: عن مالك، عن عمر بن عثمان، وعمرو بن عثمان بن عفان هو مشهور من ولد عثمان، ولا يعرف

(١) علوم الحديث لابن الصلاح: (ص ٨٢)، وعنهُ السخاوي في فتح المغيث: (٢/ ١٥)، وليس في مطبوعة التمييز.

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في حديث رسول اللَّه -صلى اللَّه عليه وسلم-، لابي عمر بن عبد البر النمري القرطبي، (٦/ ٢٨١).

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

عمر بن عثمان))[1].

وقال النسائي: ((والصواب من حديث مالك عمرو بن عثمان، ولا نعلم أن أحدا من أصحاب الزهري تابعه على ذلك، وقد قيل له فثبت عليه؟، وقال: هذه داره))[2].

وقال أبو زرعة: ((الرواة يقولون: عمرو، ومالك يقول: عمر بن عثمان))[3].

قال أبو محمد بن ابي حاتم: ((أما الرواة الذين قالوا: عمرو بن عثمان، فسفيان ابن عيينة، ويونس ابن يزيد، عن الزهري))[4].

وقال ابن عبد البر بعد ان ساق رواية مالك: ((هكذا قال مالك: عمر بن عثمان. وسائر أصحاب ابن شهاب يقولون: عمرو بن عثمان..... وذكر ابن معين، عن عبد الرحمن بن مهدي، أنه قال له: قال لي مالك بن أنس: تراني لا أعرف عمر من عمرو، هذه دار عمر، وهذه دار عمرو؟ ..... أما أهل النسب فلا يختلفون أن لعثمان بن عفان ابنا يسمى عمر، وله أيضا ابن يسمى عمرا، وله أيضا: أبان، والوليد، وسعيد، وكلهم بنو عثمان بن عفان.....، فليس الاختلاف في أن لعثمان ابنا يسمى عمر، وإنما الاختلاف في هذا الحديث؛ هل هو لعمر أو عمرو؟ فأصحاب ابن شهاب غير مالك يقولون في هذا الحديث: عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، ..... وقد وقفه الشافعي ويحيى بن سعيد القطان على ذلك، فقال: هو عمر، وأبى أن يرجع، وقال: قد كان لعثمان ابن يقال له: عمر، وهذه داره))[5].

(١) سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى، (٣/٦١٠).
(٢) السنن الكبرى، كتاب الفرائض، (٦/١٢٣).
(٣) العلل لابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، (٤/٥٥١).
(٤) المصدر نفسه، (٤/٥٥١).
(٥) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، لابي عمر القرطبي، (٦/٢٩٧-٢٨٠-٢٨١).

وقال أيضا: ((ومالك لا يكاد يقاس به غيره حفظا وإتقانا، لكن الغلط لا يسلم منه أحد، وأهل الحديث يأبون أن يكون في هذا الإسناد إلا: عمرو، بالواو. وقال علي بن المديني، عن سفيان بن عيينة: إنه قيل له: إن مالكا يقول في حديث: «لا يرث المسلم الكافر»: عمر بن عثمان. فقال سفيان: لقد سمعته من الزهري كذا وكذا مرة، وتفقدته منه، فما قال إلا: عمرو بن عثمان، ..... وممن تابع ابن عيينة على قوله: عمرو بن عثمان: معمر، وابن جريج، وعقيل، ويونس بن يزيد، وشعيب بن أبي حمزة، والأوزاعي، والجماعة أولى أن يسلم لها. وكلهم يقولون في هذا الحديث))[١].

وقال احمد بن طاهر: ((كان مالك يقول في إسناد هذا الحديث: «عمر بن عثمان»، وهو المحفوظ عنه، وقال سائر رواة الزهري: عمرو))[٢].

وقال ابن الاثير: ((أما مالك فأخرجه عن الزهري بالإسناد، وقال: عمر بن عثمان. وهو وهم؛ فإنما هو عمرو بن عثمان، وقد روى بعضهم عن مالك فقال: عمرو بن عثمان، وأكثر أصحابه إنما رووا: عمر بن عثمان، وهو وهم))[٣].

وقال ابن الصلاح: ((النوع الرابع عشر: معرفة المنكر من الحديث، ..... وعند هذا نقول: المنكر ينقسم قسمين، على ما ذكرناه في الشاذ، فإنه بمعناه، مثال الأول - وهو المنفرد المخالف لما رواه الثقات -: رواية مالك، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمر بن عثمان، عن أسامة بن زيد، عن رسول الله ﷺ قال: « لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في حديث رسول اللَّه -صلى اللَّه عليه وسلم-، ابن عبد البر النمري القرطبي، (٢٨١/٦).

(٢) الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ، أحمد بن طاهر الداني الأندلسي، (١٧/٢).

(٣) الشافي في شرح مسند الشافعي لابن الأثير، المبارك بن محمد بن محمد ابن الأثير، (٢٤٦/٤).

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

المسلم «، فخالف مالك غيره من الثقات في قوله: عمر بن عثمان، بضم العين))[1].

وقال الكرماني: ((وكل من رواه عن ابن شهاب قال: عمرو، بالواو إلا مالكا فإنه قال: عمر، بدون الواو ولم يختلفوا أنه كان لعثمان ابن يسمى: عمر بلا واو وآخر يسمى: عمر وبالواو إلا أن هذا الحديث كان لعمرو عند الجماعة، قال الكلاباذي: وهم مالك فيه فقال: عمر بدون الواو))[2].

مناقشة الاقوال:

وبعد السبر وتتبع طرق الحديث والنظر في رواية الجمهور ومقارنتها برواية الامام مالك تبين بذلك مخالفة رواية مالك للجمهور وان رواية الجمهور هي المحفوظة على العكس من رواية مالك، وقد نص العلماء على مخالفة رواية مالك، لرواية الجمهور وان رواية الجمهور هي الصواب، وكذلك اصطلح اهل علم هذا الفن على ذكر هذا الحديث في كتبهم كمثال على الخطأ الحاصل من بعض الثقاة ويسمونه بالشاذ، او المنكر.

المطلب الثالث: الحديث الثالث:

عن أنس بن مالك، قال: كنا «نصلي العصر، ثم يذهب الذاهب إلى قباء، فيأتيهم والشمس مرتفعة» رواه مالك[3]، ومسلم[4]، والبزار[5]، والنسائي[6]،

(١) مقدمة ابن الصلاح، لعثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح، ص٨١.

(٢) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، لمحمد بن يوسف الكرماني، (١٧٥/٢٣).

(٣) الموطأ، مالك بن أنس، كتاب وقوت الصلاة، رقم: (١١)، (٩/١).

(٤) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب استحباب التبكير بالعصر، رقم: (١٩٣)، (١٠٩/٢).

(٥) مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، مسند أبي حمزة أنس بن مالك، رقم: (٦٢٩٢)، (٥/١٣).

(٦) سنن النسائي، كتاب: المواقيت، تعجيل العصر، رقم:(٥٠٦)، (٢٥٢/١).

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

وأبو عوانة[١]، والطحاوي[٢]، والبيهقي[٣]، وابن عبد البر[٤]، من طريق مالك عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، بهذا اللفظ.

ورواه عن مالك جميع تلاميذه يحيى بن يحيى[٥] وأبو مصعب[٦]، محمد بن الحسن الشيباني[٧]، بشر بن عمر[٨]، وعبد الله بن المبارك بن واضح[٩]، وابن وهب، ومحمد بن إدريس الشافعي[١٠].

وقد تابع مالكا ابن أبي ذئب من رواية الشافعي كما ذكره الباجي في «شرح الموطأ، بنفس رواية مالك[١١].

(١) المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق، كتاب الصلاة، صفة وقت [الصلاة] العصر، رقم: (١٠٧٨)، (٣/٢٨٥).

(٢) شرح معاني الآثار، كتاب الصلاة، باب صلاة العصر هل تعجل أو تؤخر، رقم: (١١٣٧)، (١/١٩٠).

(٣) السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/٣، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م، كتاب الصلاة، باب تعجيل صلاة العصر، رقم: (٢٠٧٢)، (١/٦٤٦).

(٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في حديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم– ، أبو عمر بن عبد البر النمري القرطبي (٣٦٨ – ٤٦٣ هـ)، حققه وعلق عليه: بشار عواد معروف، وآخرون، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي – لندن، ط/١، ١٤٣٩ هـ – ٢٠١٧ م، (٤/١٦١).

(٥) الموطأ، مالك بن أنس، كتاب وقوت الصلاة، رقم: (١١)، (١/٩).

(٦) الموطأ، مالك بن أنس، رواية: أبي مصعب الزهري المدني، كتاب وقوت الصلاة، رقم: (١١)، (١/٧).

(٧) موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، كتاب وقوت الصلاة، رقم: (٣)، ص٣٢.

(٨) مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، مسند أبي حمزة أنس بن مالك، رقم: (٦٢٩٢)، (١٣/٥).

(٩) سنن النسائي، كتاب: المواقيت، تعجيل العصر، رقم:(٥٠٦)، (١/٢٥٢).

(١٠) المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق، كتاب الصلاة، صفة وقت [الصلاة] العصر، رقم: (١٠٧٨)، (٣/٢٨٥).

(١١) ينظر: المنتقى شرح الموطأ، أبو الوليد

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

ورواه عبد الرزاق من طريق معمر[١]، واحمد[٢]، ومسلم[٣] ومسند أبي يعلى[٤]، من طريق الليث بن سعد، والبخاري من طريق شعيب بن ابي حمزة[٥]، والبزار من طريق يحيى بن سعيد، ويونس بن يزيد[٦]، ومسند السراج من طريق إبراهيم بن ابي عبلة[٧]،

وروي من طريق صالح ابن كيسان[٨]، وابن حبان من طريق عمرو بن الحارث[٩]، ابن أبي ذئب[١٠]، كلهم

سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث القرطبي الباجي الأندلسي (ت ٤٧٤هـ)، مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، ط/٢، ١٣٣٢ هـ، (١٨/١).

(١) المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق ودراسة: مركز البحوث وتقنية المعلومات - دار التأصيل، كتاب الصلاة، باب وقت العصر، رقم: (٢١٣٦)، (٢٤٨/٢).

(٢) مسند احمد، مسند أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه، رقم: (١٣٣٣١)، (٤٧/٢١).

(٣) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب التبكير بالعصر، رقم: (١٩٢)، (٤٣٣/١).

(٤) مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المُثنى، مسند الزهري، عن أنس، رقم: (٣٦٠٤)، (٢٨٨/٦).

(٥) صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب: وقت العصر، رقم: (٥٢٥)، (٢٠٢٠/١).

(٦) مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، مسند أبي حمزة أنس بن مالك، رقم: (٦٢٩٣)، (٥/١٣).

(٧) مسند السراج، محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران الخراساني النيسابوري المعروف بالسَّرَّاج (ت ٣١٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: الأستاذ إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد - باكستان، ط/١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م، باب في وقت صلاة العصر، رقم: (١٠٤٥)، ص٣٣٤.

(٨) منتقى حديث أبي عبد الله محمد بن مخلد، أبو عبد الله محمد بن مخلد بن حفص العطار الدوري البغدادي، ط/١، رقم: (١٠٧)، ص١٠٨.

(٩) التقاسيم والأنواع، ابن حبان، ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن صلاة العصر يجب أن يعصر بها، رقم: (٦٣٢٠)، (٢٠٠/٧).

(١٠) المسند، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، بلفظ: ((كان رسول الله ﷺ يصلي العصر، والشمس مرتفعة حية، فيذهب الذاهب إلى العوالي، فيأتيهم والشمس مرتفعة)).

فرواية مالك: (يذهب الذاهب إلى قباء)، ورواية الجمهور: (فيذهب الذاهب إلى العوالي)

مدار الحديث

ومدار الحديث على محمد بن شهاب الزهري فقد روى الحديث عنه جماعة:

رواه مالك، وتابع مالك ابن أبي ذئب عن الزهري، عن أنس بن مالك رضي الله عنه باللفظ نفسه.

وكذلك رواه معمر، والليث بن سعد، وشعيب بن ابي حمزة، ويحيى بن سعيد، ويونس بن يزيد، وإبراهيم بن ابي عبلة، وصالح ابن كيسان، وعمرو بن الحارث، وابن أبي ذئب، وعقيل وابن أخي الزهري والنعمان بن راشد وأبو أويس وعبد الرحمن بن إسحاق، كلهم عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك رضي الله عنه بلفظ مغاير.

اقوال الائمة النقاد لهذا الحديث:

قال الامام النسائي: ((لم يتابع مالكا أحد على قوله في هذا الحديث: « إلى قباء « والمعروف: « إلى العوالي»))[1].

قال الدار قطني: ((وخالف مالكا أصحاب الزهري في قوله (إلى قباء) فرفعوه كلهم إلى النبي ﷺ وقالوا فيه

المكي (ت ٢٠٤هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: ماهر ياسين فحل، شركة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط/١، ١٤٠٠ هـ، كتاب الصلاة، باب: في تقديم العصر ومن فاتته صلاة العصر، رقم: (١٣٧)، (١/ ٢٢١)، ومسند احمد، رقم: (١٣٢٣٥)، (٢٠/ ٤٤٧).

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ)، مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة النبوية.
الحقوق: مكتب تحقيق دار الحرمين – القاهرة، ط/١، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م، (٤/ ٢٨٤).

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

(فيذهب الذاهب إلى العوالي) ولم يقل منهم أحد (إلى قباء) منهم صالح بن كيسان وعمرو بن الحارث وشعيب ويونس وعقيل ومعمر والليث بن سعد وابن أبي ذئب وإبراهيم بن أبي عبلة وابن أخي الزهري والنعمان بن راشد وأبو أويس وعبد الرحمن بن إسحاق))[1].

وقال أيضا: ((وكذلك رواه صالح بن كيسان، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وعقيل، ومعمر، ويونس، والليث، وعمرو بن الحارث، وشعيب بن أبي حمزة، وابن أبي ذئب، وابن أخي الزهري، وعبد الرحمن بن إسحاق، ومعقل بن عبيد الله، وعبيد الله بن أبي زياد الرصافي، والنعمان بن راشد، والزبيدي وغيرهم عن الزهري عن أنس))[2].

قال ابن عبد البر: ((عن أنس أن رسول الله ﷺ كان يصلي العصر ويذهب الذاهب إلى العوالي (فيأتيهم) والشمس مرتفعة هكذا قال فيه جماعة أصحاب ابن شهاب عنه يذهب الذاهب إلى العوالي وهو الصواب عند أهل الحديث وقول مالك (عندهم) إلى قباء وهم لا شك فيه ولم يتابعه أحد عليه في حديث ابن شهاب هذا إلا أن المعنى في ذلك متقارب على سعة الوقت لأن العوالي مختلفة المسافة وأقربها إلى المدينة ما كان على ميلين أو ثلاثة ومنها ما يكون (على) ثمانية أميال

(١) الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس رضي الله عنه، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: أبو عبد الباري رضا بن خالد الجزائري، مكتبة الرشد – الرياض، ط/١، ١٩٩٧م، ص١٣.

(٢) سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م، كتاب الصلاة، باب ذكر بيان المواقيت واختلاف الروايات في ذلك، (١/٤٧٥).

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

وعشرة ومثل هذا هي المسافة بين قباء وبين المدينة))[١].

وقال أيضا: ((ولم يختلف عن مالك أنه قال فيه إلى قباء ولم يتابعه أحد من أصحاب بن شهاب وسائر أصحاب بن شهاب يقولون فيه ثم يذهب الذاهب إلى العوالي وهو الصواب عند أهل الحديث والمعنى متقارب في ذلك والعوالي مختلفة المسافة فأقربها إلى المدينة ميلان وثلاثة وأبعدها ثمانية ونحوها))[٢].

قال أبو وليد الباجي: ((وقد قال سحنون إن ذلك إلى اصفرار الشمس فلا وجه لاعتراضهم على رواية مالك بهذا ولا فرق بينها وبين رواية الليث إلا اللفظ بل رواية مالك أشد تحقيقا وقولهم إن هذه الرواية انفرد بها مالك ليس بصحيح وقد تابعه على ذلك ابن أبي ذئب من رواة الشافعي عن أبي صفوان عن عبد الله بن سعيد بن عبد الملك بن مروان عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن أنس فقال فيه «فيذهب الذاهب إلى قباء»))[٣].

وقال احمد بن طاهر: ((ورفعه سائر أصحاب الزهري وقالوا فيه: «إلى العوالي»، وهو المحفوظ))[٤].

ووهم أيضا الامام مالك بقوله: (الى قباء) القاضي ابن العربي[٥]، وعياض بن

(١) التمهيد، (١٧٨/٦).

(٢) الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/١، ١٤٢١ – ٢٠٠٠، (٥٣/١).

(٣) المنتقى شرح الموطأ، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (ت ٤٧٤هـ)، مطبعة السعادة – بجوار محافظة مصر، ط/١، ١٣٣٢ هـ، (١٨/١).

(٤) الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ، أبو العباس أحمد بن طاهر الداني الأندلسي (ت ٥٣٢ هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م، (٥٣/٢).

(٥) ينظر: المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (ت ٥٤٣هـ)،

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

موسى[1]، وابن سيد الناس[2].

وقال ابن رجب الحنبلي: ((أن مالكا قال في روايته: « ثم يذهب الذاهب إلى قباء»، كذا رواه أصحابه عنه، وكذا هو في « الموطأ « وخالفه سائر أصحاب الزهري، فقالوا: « إلى العوالي». وقد رواه خالد بن مخلد، عن مالك، فقال فيه: « العوالي»، وليس هو بمحفوظ عن مالك))[3].

وقال أيضا: ((قلت: قد رواه الشافعي في القديم: أنا أبو صفوان ابن سعيد بن عبد الملك ابن مروان، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن أنس، قال: كان رسول الله - ﷺ - يصلي العصر، ثم يذهب الذاهب إلى قباء فيأتيها والشمس مرتفعة ورواه عن ابن أبي فديك، عن ابن أبي ذئب، وقال: « إلى العوالي» وكذا رواه الواقدي، عن معمر، عن الزهري. وهذا لا يلتفت إليه))[4].

وقال أيضا: ((ومن أمثلته أيضا أن البخاري أخرج من طريق شعيب، عن الزهري، عن أنس، قال: «كان رسول الله - ﷺ - يصلي العصر والشمس مرتفعة حية، فيذهب الذاهب إلى العوالي، فيأتيهم

دَار الغَرب الإسلامي، ط/١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م، (١/٣٩٥).

(١) ينظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت ٥٤٤هـ)، المكتبة العتيقة ودار التراث، ط/١، (٢/١٧١).

(٢) ينظر: شرح الترمذي «النفح الشذي شرح جامع الترمذي»، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس، اليعمري الربعي، أبو الفتح، فتح الدين (ت ٧٣٤ هـ)، تحقيق: أبو جابر الأنصاري، عبد العزيز أبو رحلة، صالح اللحام، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م، (٣/٣٨٩).

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ)، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، ط/١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م، (٤/٢٨٤).

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن رجب، (٤/٢٨٥).

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

والشمس مرتفعة».

ثم أخرجه من طريق مالك، عن الزهري، عن أنس بن مالك، قال: «كنا نصلي العصر، ثم يذهب الذاهب إلى قباء، فيأتيهم والشمس مرتفعة».

قال ابن رجب بعد ان ذكر البخاري الروايتين رواية الى العوالي والثانية الى قباء: «إنما خرجه من هذين الوجهين، ليبين مخالفته (يعني مالكا) لأصحاب الزهري في هذا الحديث، وقد خالفهم فيه من وجهين، أحدهما: أنه لم يذكر فيه النبي - ﷺ --، والثاني: أن مالكا قال في روايته: «ثم يذهب الذاهب إلى قباء» -»، وكذا صنع مسلم، فإنه أخرجه من طريق الليث بن سعد، وعمرو بن الحارث -مفرقين-، ثم أتبعهما برواية مالك))[1].

وقال ابن الملقن: ((وروي عن مالك: ثم يذهب الذاهب إلى قباء فيأتيهم والشمس مرتفعة. ووهم فيه))[2].

وقال ابن عاشور: ((وقد اختلفت الرواية عن الزهري، فبعضهم روى عنه «ثم يذهب الذاهب إلى قباء» وهي رواية مالك وابن أبي ذئب، وروى جمهور رواة الزهري وبعض رواة الموطأ «يذهب الذاهب إلى العوالي»، ..... قال الباجي: «ومالك أعلم ببلده وأماكنها، على أنه أثبت أصحاب الزهري وأحفظهم، فإذا خالفته رواية غيره عن الزهري قضي لمالك»

أقول: وجه هذه الحيرة بينهم ومصير معظم أهل الحديث إلى ترجيح رواية «يذهب الذاهب إلى العوالي» اعتدادهم بكثرة رواة ذلك عن الزهري مع ظنهم أن قباء على مسافة ثمانية أو عشرة أميال،

(١) المصدر نفسه: (٤/٢٨٢).

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بـ ابن الملقن (٧٢٣ - ٨٠٤ هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث بإشراف خالد الرباط، جمعة فتحي، دار النوادر، دمشق - سوريا، ط/١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م، (٦/١٧١).

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

فخشوا أن يظن الناس أن وقت العصر مبكر جدًا.

وأقول أيضا: إن الحق ما قاله مالك؛ لأنه تعارض هنا مجمل ومبين فيقضى بالمبين، وهو تعيين ذهاب الذاهب إلى قباء لانعدام فائدة التحديد في رواية العوالي، لامتداد العوالي مسافة ستة أميال أو نحوها. والمشاهد اليوم أن قباء لا يعدو مسافة ثلاثة أميال من المدينة))[1].

مناقشة الاقوال:

لقد جاءت كلمة جمهور علماء العلل على بيان وهم الامام مالك بقوله: ((يذهب الذاهب إلى قباء)) وهو الصواب.

اما قول الباجي: «ومالك أعلم ببلده وأماكنها، على أنه أثبت أصحاب الزهري وأحفظهم، فإذا خالفته رواية غيره عن الزهري قضي لمالك»

أقول هذا إذا كان المخالف واحد او اثنين او ثلاث لمالك كيف والمخالف معمر، والليث بن سعد، وشعيب بن ابي حمزة، ويحيى بن سعيد، ويونس بن يزيد، وإبراهيم بن ابي عبلة، وصالح ابن كيسان، وعمرو بن الحارث، وابن أبي ذئب، وعقيل وابن أخي الزهري والنعمان بن راشد وأبو أويس وعبد الرحمن بن إسحاق كلهم بلفظ مغاير.

وان كان لابن ابي ذئب رواية توافق رواية مالك الا انه أيضا روى عنه بما يوافق رواية الجمهور من مسند الشافعي عن ابن أبي ذئب، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك قال: كان رسول الله ﷺ ((يصلي العصر والشمس بيضاء حية، ثم يذهب الذاهب إلى العوالي فيأتيها والشمس مرتفعة))[2].

(١) كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ، محمد الطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣ هـ)، تحقيق: طه بن علي التونسي، دار سحنون للنشر والتوزيع – دار السلام للطباعة والنشر، ط/٢، ١٤٢٨ هـ، ص٦٥.

(٢) المسند، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن

فالقول قول الجمهور فهو المقدم.

المطلب الرابع: الحديث الرابع:

عائشة زوج النبي ﷺ، أن رسول الله ﷺ كان «يصلي من الليل إحدى عشرة ركعة، يوتر منها بواحدة فإذا فرغ اضطجع على شقه الأيمن»

رواه مالك[١]، واحمد[٢]، ومسلم[٣]، وأبو داود[٤]، والبزار[٥]، والنسائي[٦]، وابن الجارود[٧]، عن مالك، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي ﷺ بلفظ ((يوتر منها بواحدة فإذا فرغ اضطجع على شقه الأيمن)).

ورواه عن الامام مالك يحيى بن يحيى[٩]، ومطرف بن عبد الله بن

عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت ٢٠٤هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: ماهر ياسين فحل، شركة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط/١، ١٤٠٠ هـ، كتاب الصلاة، باب: في تقديم العصر ومن فاتته صلاة العصر، رقم: (١٣٧)، (١/ ٢٢١).

(١) الموطأ، مالك بن أنس، رقم: (٨)، ص١٢٠

(٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل، مسند الصديقة عائشة بنت الصديق رضي الله عنها، رقم: (٢٤٠٧٠)، (٤٠/ ٨٠).

(٣) الجامع الصحيح «صحيح مسلم»، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب صلاة الليل، وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل، وأن الوتر ركعة، وأن الركعة صلاة صحيحة، رقم: (١٢١)، (٢/ ١٦٥).

(٤) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب في صلاة الليل، رقم: (١٣٣٥)، (١/ ٥١١).

(٥) مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، مسند عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، رقم: (١٢٦)، (١٨/ ١٥٥).

(٦) السنن الكبرى، فرض الصلاة، ذكر اختلاف الناقلين لخبر عائشة في ذلك، رقم: (٤١٧)، (١/ ٢٤٢).

(٧) المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ، أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري (ت ٣٠٧ هـ)، حقق أصله وعلق عليه: أبو إسحاق الحويني، دار التقوى - القاهرة، ط/١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م، رقم: (٣٠٨)، ص١١٣.

(٩) الموطأ، مالك بن أنس، رقم: (٨)، ص١٢٠

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

مطرف[١]، وأبو مصعب[٢]، ومحمد بن الحسن الشيباني[٣]، وعبد الرحمن بن مهدي[٤]، والقعنبي[٥]، ومعن بن عيسى[٦]، وقتيبة بن سعيد[٧]، كلهم عن مالك عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي ﷺ.

وروى ابن وهب متابعة لمالك من طريق ابن أبي ذئب وعمرو بن الحارث ويونس بن يزيد[٨]، وعبد الرزاق، من طريق معمر[٩]، واسحاق بن راهويه، من طريق صالح بن أبي الأخضر[١٠]، واحمد، من طريق معمر، وعبد الرحمن بن إسحاق، وابن أبي ذئب، والأوزاعي[١١]،

(١) المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ، أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري (ت ٣٠٧ هـ)، حقق أصله وعلق عليه: أبو إسحاق الحويني، دار التقوى – القاهرة، ط/١، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م، رقم: (٣٠٨)، ص١١٣.

(٢) موطأ الإمام مالك، رواية: أبي مصعب الزهري المدني، رقم: (٢٩٢)، ص١١٤.

(٣) موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، رقم: (١٦٥)، ص٧٣.

(٤) مسند الإمام أحمد بن حنبل، مسند الصديقة عائشة بنت الصديق رضي الله عنها، رقم: (٢٤٠٧٠)، (٤٠/٨٠).

(٥) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب في صلاة الليل، رقم: (١٣٣٥)، (١/٥١١).

(٦) مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، مسند عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، رقم: (١٢٦)، (١٨/١٥٥).

(٧) السنن الكبرى، فرض الصلاة، ذكر اختلاف الناقلين لخبر عائشة في ذلك، رقم: (٤١٧)، (١/٢٤٢).

(٨) موطأ ابن وهب الصغير، كتاب الصلاة، قيام الليل، رقم: (٣٢٧)، (٢/١٤).

(٩) المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، كتاب الصلاة، باب متى تركعان ركعتا الفجر، رقم: (٤٩٠٧)، (٣/٣٣٦).

(١٠) مسند إسحاق بن راهويه، أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بـ ابن راهويه (ت ٢٣٨هـ)، تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان – المدينة المنورة، ط/١، ١٤١٢ – ١٩٩١، ما يروى عن عروة بن الزبير، عن خالته عائشة عن النبي ﷺ، رقم: (٦٠٩)، (٢/١٢٨).

(١١) مسند الإمام أحمد بن حنبل، مسند الصديقة عائشة بنت الصديق رضي الله عنها، رقم: (٢٤٠٥٧)، ورقم: (٢٤٢١٧)، رقم: (٢٤٤٦١)، رقم:

والبخاري، من طريق شعيب، ومعمر[١]، ومسلم من طريق عمرو بن الحارث[٢]، وابن ماجة من طريق عبد الرحمن بن إسحاق[٣]، ابي داود من طريق ابن أبي ذئب، والأوزاعي[٤]، والترمذي[٥]، والنسائي من طريق ابن أبي ذئب ويونس وعمرو بن الحارث[٦]،

ابي يعلى من طريق الأوزاعي[٧]، وابن حبان، من طريق الاوزاعي[٨]، والطبراني من طريق إبراهيم بن أبي عبلة[٩]، والدارقطني من طريق ابن أبي ذئب، وعمرو بن الحارث، ويونس بن يزيد[١٠]، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي ﷺ بلفظ: ((كان رسول الله – ﷺ – يصلي إذا طلع الفجر ركعتين خفيفتين، ثم يضطجع على شقه

(٢٤٥٣٧)، رقم: (٢٦١٦٩).

(١) صحيح البخاري، باب: ما جاء في الوتر، رقم: (٩٤٩)، وباب: الضجع على الشق الأيمن، رقم: (٥٩٥١)، (١/ ٣٣٨)، (٥/٢٣٢٥).

(٢) الجامع الصحيح «صحيح مسلم»، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب صلاة الليل، وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل، وأن الوتر ركعة، وأن الركعة صلاة صحيحة، رقم: (١٢٢)، (٢/١٦٥).

(٣) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، والسنة فيها، باب ما جاء في الضجعة بعد الوتر وبعد ركعتي الفجر، رقم: (١١٩٨)، (١/٣٧٨).

(٤) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب في صلاة الليل، رقم: (١٣٣٦)، (١/ ٥١١).

(٥) الجامع الكبير (سنن الترمذي)، باب ما جاء في مواقيت الصلاة عن النبي ﷺ، باب ما جاء في وصف صلاة النبي ﷺ بالليل، رقم: (٤٤٠)، (١/ ٤٦٠).

(٦) سنن النسائي، كتاب الأذان، إيذان المؤذنين الأئمة بالصلاة، رقم: (٦٨٥)، (٢/ ٣٠).

(٧) مسند أبي يعلى الموصلي، مسند عائشة – رضي الله عنها، رقم: (٤٧٨٧)، (٦/٦٦٨).

(٨) صحيح ابن حبان، ذكر البيان بأن قول عائشة رضي الله عنها، رقم: (٦٠٥٥)، (٧/ ٢٤).

(٩) مسند الشاميين، للطبراني، إبراهيم بن أبي عبلة، عن محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، رقم: (٧٨)، (١/ ٦٧).

(١٠) سنن الدارقطني، كتاب الصلاة، باب صلاة النافلة في الليل والنهار، رقم: (١٥٤٥)، (٢/ ٢٨٦).

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

الأيمن)).

اقوال الائمة النقاد لهذا الحديث:

قال الدارقطني: ((خالفه في لفظه جماعة، منهم عقيل ويونس وشعيب بن أبي حمزة وابن أبي ذئب والأوزاعي وغيرهم، . . . ذكروا أنه كان يركعهما قبل الاضطجاع على شقه الأيمن، وقبل إتيان المؤذن، وزادوا في الحديث ألفاظا لم يأت بها))[1].

وقال البيهقي: ((أخرجه البخاري في الصحيح من حديث هشام بن يوسف عن معمر، وكذلك رواه الأوزاعي، وعمر بن الحارث، ويونس بن يزيد، وابن أبي ذئب، وشعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، وكذلك قاله أبو الأسود عن عروة، عن عائشة، وخالفهم مالك بن أنس فذكر الاضطجاع بعد الوتر))[2].

وقال محمد بن يحيى الذهلي: أن ما ذكروا من ذلك هو الصواب دون ما قاله مالك[3].

وقال احمد بن طاهر: ((والمحفوظ ذكر ركعتي الفجر قبل الاضطجاع، وكون الاضطجاع بعدهما))[4].

وقال ابن رجب: ((أن مالكا خالف أصحاب ابن شهاب فيه، فإنه جعل الاضطجاع بعد الوتر، وأصحاب ابن شهاب كلهم جعلوه بعد ركعتي الفجر، وهذا مما عده الحفاظ من أوهام مالك، منهم: مسلم في كتاب التمييز))[5].

وهو قول الخطيب[6]، وابن القيم[7].

(١) الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس رضي الله عنه، للدارقطني، ص٦٧.

(٢) السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/٣، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م، (٦٣/٣).

(٣) ينظر: التمهيد، لابن عبد البر، (٥/ ٤٢٢).

(٤) الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ، لأحمد بن طاهر، (٤٦/٤).

(٥) فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن رجب، (١٢٩/٩).

(٦) ينظر: المصدر نفسه، (١٢٩/٩).

(٧) ينظر: زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين

مناقشة الاقوال:

روى الامام مالك عن الزهري، عن عروة، عن عائشة أنه ﷺ كان يضطجع على شقه الأيمن بعد الوتر، لكن خالفه الجمهور ممن روى عن الزهري أيضا عن عروة عن عائشة منهم: ابن أبي ذئب وعمرو بن الحارث ويونس بن يزيد، ومعمر، وصالح بن أبي الأخضر، وعبد الرحمن بن إسحاق، والأوزاعي، وشعيب، وإبراهيم بن أبي عبلة، فذكروا الاضطجاع بعد ركعتي القبلية للفجر، وهو المحفوظ.

ولما لم يختلف الرواة الذين رووا عن مالك روايته التي خالف فيها الجمهور أثبتنا ان الوهم حاصل من مالك لا من تلاميذه.

فهؤلاء العلماء كالذهلي، ومسلم بن الحجاج، والدارقطني، واحمد بن طاهر، والخطيب، وغيرهم إلى ترجيح رواية الجماعة على رواية مالك.

وهذا ما تقتضيه أيضا الصناعة الحديثية لكون مالك في طرف وعامة أصحاب الزهري الثقات في طرف آخر.

المصادر والمراجع

القران الكريم.

١- الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس رضي الله عنه، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت **٣٨٥**هـ)، تحقيق: أبو عبد الباري رضا بن خالد الجزائري، مكتبة الرشد – الرياض، ط/١.

٢- الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت **٤٦٣**هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/١، **١٤٢١** – **٢٠٠٠**.

ابن قيم الجوزية (ت **٧٥١**هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت – مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط/٢٧, **١٤١٥**هـ/**١٩٩٤**م

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

٣- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، علاء الدين مغلطاي (ت ٧٦٢ هـ) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، علاء الدين مغلطاي بن قليج الحنفي (ت ٧٦٢ هـ)، تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/١، ٢٠١١ م.

٤- الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ، أبو العباس أحمد بن طاهر الداني الأندلسي (ت ٥٣٢ هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٥- التاريخ الكبير، الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، تحقيق ودراسة: محمد بن صالح بن محمد الدباسي ومركز شذا للبحوث بإشراف محمود بن عبد الفتاح النحال، الناشر المتميز للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ط/١، ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م.

٦- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، أبو عمر بن عبد البر النمري القرطبي (٣٦٨ - ٤٦٣ هـ)، حققه وعلق عليه: بشار عواد معروف، وآخرون، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي - لندن، ط/١، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٧ م.

٧- التمييز، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١ هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي [ت ١٤٣٩ هـ] مكتبة الكوثر - المربع - السعودية، ط/١، ١٤١٠هـ.

٨- تهذيب التهذيب، التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط/١، ١٣٢٦هـ.

٩- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بـ ابن الملقن (٧٢٣ - ٨٠٤ هـ)، تحقيق: دار

الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث بإشراف خالد الرباط، جمعة فتحي، دار النوادر، دمشق – سوريا، ط/١، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨م.

١٠– الجامع الصحيح «صحيح مسلم»، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب صلاة الليل، وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل، وأن الوتر ركعة، وأن الركعة صلاة صحيحة.

١١– زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت – مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط/٢٧, ١٤١٥هـ /١٩٩٤م.

١٢– سنن ابن ماجه، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (ت ٢٧٣ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، ط/١.

١٣– سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط/١.

١٤– سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ط/٣، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.

١٥– سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م.

١٦– السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

العلمية، بيروت – لبنان، ط/٣، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.
١٧- السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣ هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط/١، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.
١٨- سنن سعيد بن منصور، أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني (ت ٢٢٧ هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية – الهند، ط/٢، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٢ م.
١٩- الشافي في شرح مسند الشافعي لابن الأثير، المبارك بن محمد بن محمد ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ).
٢٠- شرح الترمذي «النفح الشذي شرح جامع الترمذي»، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس، اليعمري الربعي، أبو الفتح، فتح الدين (ت ٧٣٤ هـ)، تحقيق: أبو جابر الأنصاري، عبد العزيز أبو رحلة، صالح اللحام، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
٢١- شرح السنة، شرح السنة، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط- محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي – دمشق، بيروت، ط/٢، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
٢٢- شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت ٣٢١هـ)، حققه وقدم له: (محمد زهري النجار – محمد سيد جاد الحق) من علماء الأزهر الشريف، ط/١- ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.
٢٣- صحيح ابن حبان: المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي

البُستي (ت ٣٥٤ هـ)، تحقيق: محمد علي سونمز، خالص آي دمير، دار ابن حزم - بيروت، ط/١، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.

٢٤- صحيح ابن خزيمة، إمام الأئمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (ولد ٢٢٣ - ت ٣١١ هـ)، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وقَدّم له: الدكتور: محمد مصطفى الأعظمي [ت ١٤٣٩ هـ]، المكتب الإسلامي - بيروت، ط/١.

٢٥- صحيح البخاري، صحيح البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي (٢٥٦: ت)، تحقيق: جماعة من العلماء، السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ط/١، ١٤٢٢ هـ.

٢٦- صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦ - ٢٦١ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ط/١ ،١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م.

٢٧- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة - الرياض، ط/١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٢٨- العلل لابن أبي حاتم، العلل لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين ، مطابع الحميضي، ط/١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

٢٩- العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني , الرياض، ط/٢، ١٤٢٢ هـ - ٢٠١ م.

٣٠- فتح الباري شرح صحيح البخاري،

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ)، مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة النبوية، ط/١، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م.

٣١- كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطا، محمد الطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣ هـ)، تحقيق: طه بن علي بوسريح التونسي، دار سحنون للنشر والتوزيع – دار السلام للطباعة والنشر، ط/٢، ١٤٢٨ هـ،

٣٢- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني (ت ٧٨٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط/١، ١٣٥٦هـ – ١٩٣٧م.

٣٣- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/١، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.

٣٤- المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (ت ٥٤٣هـ)، دَار الغَرب الإسلامي، ط/١، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٣٥- مسند أبي يعلى الموصلي، الإمام الحافظ أحمد بن على بن المثنى التميمي (٢١٠ – ٣٠٧ هـ)، تخريج وتعليق: سعيد بن محمد السناري، دار الحديث – القاهرة، ط/١، ١٤٣٤ هـ – ٢٠١٣ م.

٣٦- مسند إسحاق بن راهويه، أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بـ ابن راهويه (ت ٢٣٨هـ)، تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان – المدينة المنورة، ط/١، ١٤١٢ – ١٩٩١.

٣٧- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل (١٦٤ – ٢٤١ هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث –

القاهرة، ط/١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م

٣٨- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (ت ٢٩٢ هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ٢٠٠٩ م.

٣٩- مسند الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (ت ٢١٩هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ، دار السقا، دمشق - سوريا، ط/١، ١٩٩٦ م.

٤٠- مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (ت ٢٥٥ هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م.

٤١- مسند السراج، محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران الخراساني النيسابوري المعروف بالسَّرَّاج (ت ٣١٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: الأستاذ إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد - باكستان، ط/١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

٤٢- مسند الشاميين، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط/١.

٤٣- المسند، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت ٢٠٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/١، ١٤٠٠ هـ.

٤٤- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

٥٤٤هـ)، المكتبة العتيقة ودار التراث، ط/١، (٢/١٧١).
٤٥- المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق ودراسة: مركز البحوث وتقنية المعلومات - دار التأصيل، ط/١، ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٣ م.
٤٦- المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٢٦٠ - ٣٦٠ هـ)، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد - أبو الفضل عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين - القاهرة، ط/١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
٤٧- المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط/٢.
٤٨- معرفة السنن والآثار، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، ط/١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
٤٩- معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، ط/١ ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٥٠- منتقى حديث أبي عبد الله محمد بن مخلد، أبو عبد الله محمد بن مخلد بن حفص العطار الدوري البغدادي (ت ٣٣١هـ)، ط/١.
٥١- المنتقى شرح الموطأ، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (ت ٤٧٤هـ)، مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، ط/١، ١٣٣٢ هـ.
٥٢- المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ، أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري (ت ٣٠٧

هـ)، حقق أصله وعلق عليه: أبو إسحاق الحويني، دار التقوى – القاهرة، ط/١، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٥٣- موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس (٩٣ – ١٧٩ هـ)، رواية: أبي مصعب الزهري المدني (١٥٠ – ٢٤٢ هـ)، حققه وعلق عليه: د بشار عواد معروف – محمود محمد خليل، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط/١، ١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م.

٥٤- موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت ١٧٩هـ)، تعليق وتحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، ط/٢.

٥٥- نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار، محمود بن أحمد بن موسى بدر الدين العينى (ت ٨٥٥هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطر، ط/١، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)